الصباح AL-SABAH
www.alsabahpress.com Alsabah Media
No. 4902 | الجمعة 8 ذي الحجة 1445 هـ | 14 يونيو 2024 م | السنة السابعة عشرة

الجيش السوداني : حكومة جنوب دارفور تضفي شرعية زائفة على «الدعم السريع»

«وكالات» : اعتبر المتحدث باسم الجيش السوداني، العميد نبيل عبد الله، أن إعلان الإدارة المدنية بولاية جنوب دارفور التابعة لقوات الدعم السريع، عن تشكيل أول حكومة مدنية مستقلة عن السلطة التابعة للجيش السوداني في بورتسودان «محاولة لإضفاء شرعية زائفة على وجودهم لن تجدي نفعا ولن تغير من حقيقة أن الدعم السريع ميليشيا متمردة على الدولة».

وقال عبد الله لوكالة أنباء العالم العربي، الخميس «هذه محاولة لذر الرماد في العيون ومحاولة لتجميل صورتهم أمام الناس، وكذلك محاولة لإضفاء شرعية زائفة مزعومة على هذه المناطق ولكن تبقى الحقائق ويبقى الواقع كما هو عليه».

كانت الإدارة المدنية بولاية جنوب دارفور التابعة لقوات الدعم السريع أعلنت عن تشكيل أول حكومة مدنية مستقلة عن السلطة التابعة للجيش السوداني والتي تتخذ من مدينة بورتسودان بشرق البلاد مقرا لها.

من بورتسودان

وشكلت قوات الدعم السريع خلال الأيام الماضية إدارة مدنية في ولاية جنوب دارفور برئاسة محمد أحمد حسن، أسوة بما طبقته سابقا بولاية الجزيرة وسط السودان.

وأعلن رئيس الإدارة المدنية بجنوب دارفور في مؤتمر صحافي، الثلاثاء، عن تشكيل هياكل حكومة مدنية تتكون من عشر وزارات، هي: المالية والبنى التحتية والصحة والشؤون الاجتماعية والثروة الحيوانية والثقافة والإعلام والشباب والرياضة والحكم المحلي والزراعة والغابات والتربية والتعليم.

وتابع عبد الله: «هذه محاولة سبق أن حاولوها في ولاية الجزيرة بتشكيل إدارة مدنية مزعومة في هذه المناطق بزعم أنهم بصدد تنظيم الحياة فيها».

وأضاف: «وفي الوقت نفسه هم من قاموا بطرد سكانها وتهجيرهم قسرا ونهبهم وقتلهم وسرقة ممتلكاتهم وما زالوا يفعلون ذلك حتى الآن في كل المناطق التي وطأتها أقدامهم».

وتساءل: «ما الذي أنجزته هذه الإدارة المدنية مثلا في ولاية الجزيرة؟».

وأكد أن عبد الله «مسلسل القتل يستمر في ولاية الجزيرة حتى الآن، وقد قتلوا أكثر من 200 شخص الأسبوع الماضي في منطقة ود النورة وتكرر هذا الحادث في مناطق أخرى».

وأعرب عن استنكاره قائلا: «كيف يمكن لمثل هذه المجموعة أن تدير شأن الناس أو أن تحاول أن تدعي أنها تسعى لتنظيم حياتهم، وهي السبب الرئيسي في تدمير حياتهم».

وشدد على أن هذه المحاولات «لن تجدي نفعا ولن تغير أبدا من واقع الميليشيا المتمردة على الدولة والقوات المسلحة، ولن تنال أي تأييد ولن تصادف أي نجاح، وستنتهي هذه الأوضاع وستعود كل هذه المناطق إلى حضن الوطن».

واندلع القتال بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع بعد خلافات حول خطط لدمج الأخيرة في الجيش في إطار عملية سياسية مدعومة دوليا كان من المفترض أن تنتهي بإجراء انتخابات.

«يونيسف» تحث «طالبان» على إعادة الفتيات إلى المدارس

«طالبات» في إحدى المدارس بأفغانستان

«وكالات» : تزامناً مع مرور ألف يوم على منع الفتيات في أفغانستان من الالتحاق بالمدارس الثانوية، حثت منظمة الأمم المتحدة للطفولة «يونيسف»، حركة طالبان، على السماح للفتيات بالعودة إلى الالتحاق بالمدارس.

وقالت المديرة التنفيذية لليونيسف كاثرين راسل، في بيان أمس الخميس: «بالنسبة لـ 1.5 مليون فتاة، هذا الإقصاء المنهجي ليس فقط انتهاكاً صارخاً لحقهن في التعليم، ولكنه يؤدي أيضاً إلى تضاؤل الفرص، وتدهور الصحة العقلية».

وشدد البيان على العواقب بعيدة المدى للحظر، والتي تتجاوز الفقدان الفوري للتعليم.

وأضاف البيان «يفاقم هذا الأزمة الإنسانية القائمة، وله تداعيات خطيرة على اقتصاد أفغانستان ومسار التنمية».

ودعت راسل لعودة الفتيات إلى المدارس، مشيرة إلى حقيقة أنه لا يمكن لأي بلد أن يمضي قدماً عندما «يتخلف نصف سكانه عن الركب»، وقالت: «أحث سلطات الأمر الواقع على السماح لجميع الأطفال باستئناف التعلم على الفور. وأحث المجتمع الدولي على مواصلة المشاركة، ودعم تلك الفتيات اللواتي يحتجن إلينا أكثر من أي وقت مضى».

ومنذ سيطرتها على السلطة في أغسطس 2021، منعت طالبان الفتيات والنساء من الدراسة بعد المدرسة الابتدائية. ومع ذلك، في بعض أجزاء البلاد، لا تزال النساء والفتيات يذهبن إلى المدارس الدينية، فضلاً عن مدارس القبالة والتمريض.

سفينة تجارية تستغيث بعد إصابتها بصاروخ شرقي عدن

التحالف الدولي يدمّر 3 منصات صاروخية حوثية

«وكالات» : أعلنت القيادة المركزية الأمريكية عن نجاحها في تدمير 3 منصات إطلاق صواريخ كروز مضادة للسفن، في منطقة تسيطر عليها الميليشيات الحوثية في اليمن.

وأكد بيان للتحالف الدولي في البحر الأحمر تدمير نظام جوي غير مأهول، تم إطلاقه من منطقة يسيطر عليها الحوثيون في اليمن، خلال الساعات الـ24 الماضية.

وجاء في بيان للقيادة المركزية أنه «بشكل منفصل، أطلق الحوثيون المدعومون من إيران صاروخين باليستيين مضادين للسفن من المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون في اليمن فوق البحر الأحمر».

ولم يتم الإبلاغ عن وقوع إصابات أو أضرار من قبل السفن الأمريكية أو التحالف أو السفن التجارية.

وتابع أنه «بالإضافة إلى ذلك، ضربت سفينة سطحية مسيّرة تابعة للحوثيين مدعومة من إيران سفينة «إم في تاتر»، وهي سفينة ترفع العلم الليبيري وتمتلكها وتشغلها اليونان، في البحر الأحمر. ورست السفينة مؤخراً في روسيا».

وختم البيان بالقول: «هذا السلوك الخبيث والمتهور المستمر من قبل الحوثيين المدعومين من إيران يهدد الاستقرار الإقليمي، ويعرض حياة البحارة عبر البحر الأحمر وخليج عدن للخطر».

حاكم إقليم دارفور مني مناوي يؤكد على أهمية التحرك السريع لمساعدة المحكمة الجنائية الدولية

من ناحية أخرى أبلغت شركة مختصة بالأمن البحري، أمس الخميس، بوقوع حادث أمني ضد سفينة تجارية في البحر الأحمر.

وقالت شركة أمبري البريطانية للأمن البحري، الخميس، إن سفينة تجارية أطلقت نداء استغاثة وأبلغت عن إصابتها بصاروخ على بعد حوالي 129 ميلاً بحرياً شرقي عدن باليمن، بينما كانت في طريقها من ماليزيا إلى مدينة البندقية الإيطالية.

وتقدر أمبري أن السفينة تتوافق مع «مواصفات السفن التي تستهدفها الميليشيات الحوثية».

وتهاجم الميليشيات الحوثية سفناً في ممر الشحن الدولي في البحر الأحمر منذ نوفمبر، فيما يقولون إنه تضامن مع الفلسطينيين ضد الحملة العسكرية الإسرائيلية في غزة.

وتسببت الهجمات في غرق سفينة فيما استولوا على أخرى، ولقي 3 بحارة حتفهم في هجوم آخر.

وتسيطر الميليشيات الحوثية على العاصمة اليمنية والمناطق الأكثر اكتظاظاً بالسكان في البلاد، بعد انقلابها على الحكومة الشرعية المعترف بها دولياً.

وأعلنت الميليشيات الحوثية، الأربعاء، مسؤوليتهم عن هجوم بزورق صغير وصواريخ، أدى إلى تسرب المياه لسفينة شحن مملوكة لجهة يونانية، وتعرضها لأضرار، قبالة ميناء الحديدة اليمني على البحر الأحمر.

وبشكل منفصل، قالت هيئة عمليات التجارة البحرية البريطانية إنها تلقت تقريراً عن حادث على بعد 98 ميلاً بحرياً شرقي عدن أيضاً.

«النواب» يدين المدعي العام الأمريكي بازدراء الكونغرس

المدعي العام الأمريكي ميريك غارلاند

«وكالات» : صوّت مجلس النواب الأمريكي، الذي يسيطر عليه الجمهوريون، الأربعاء، لصالح إدانة المدعي العام الأمريكي ميريك غارلاند، بتهمة ازدراء الكونغرس، بسبب تعامله مع قضية الوثائق السرية الخاصة بالرئيس جو بايدن، وهي خطوة من المتوقع أن تكون قليلة العواقب.

ووقف جمهوري واحد فقط مع الديمقراطيين ضد الملاحقة القضائية. وامتنع 7 ديمقراطيين وجمهوري واحد عن التصويت.

وفي بيان صدر بعد التصويت، قال غارلاند إن «الجمهوريين حولوا سلطة جادة للكونغرس إلى سلاح حزبي».

وطالب الجمهوريون المدعي العام بنشر تسجيل من تحقيق يتعلق بالرئيس بايدن، حول تعامله مع الوثائق السرية، قبل انتخابه رئيساً في عام 2020.

وقام المستشار الخاص روبرت هور، باستجواب بايدن في أكتوبر الماضي، حول الوثائق الحكومية السرية، التي وجدت في مكتبه الخاص السابق.

وفي تقرير نهائي تم إصداره لاحقاً، وجد هور أنه لا يوجد أساس لتقديم اتهامات جنائية، لكنه وصف الرئيس الأمريكي بأنه «رجل مسن حسن النية وضعيف الذاكرة»، مما أثار التدقيق العام حول ما إذا كان بايدن لا يزال مؤهلاً لمنصبه، في ظل سعيه لإعادة انتخابه في نوفمبر المقبل.

ورغم تصويت مجلس النواب، فمن غير المرجح أن يواجه غارلاند إجراءات ازدراء الكونغرس، حيث سيكون الأمر متروكاً لوزارة العدل، التي يرأسها هو بنفسه، لبدء هذه الإجراءات.

رواندا تكذّب مفوضية اللاجئين بخصوص سياسة اللجوء البريطانية

«وكالات» : قالت رواندا إن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، أدلت بأقوال كاذبة أمام محكمة بريطانية هذا الأسبوع، بأن طالبي اللجوء الذين يتم ترحيلهم إلى الدولة الأفريقية، قد يتم نقلهم مجدداً إلى دول أخرى، يواجهون فيها خطر التعذيب أو القتل.

وصرح محامون يمثلون مفوضية اللاجئين للمحكمة، الإثنين الماضي، بأن نظام اللجوء في رواندا غير ملائم، في إطار معارضة سياسة ترحيلهم التي تتبعها الحكومة البريطانية.

وقال المحامون إن «ترحيل طالبي اللجوء إلى رواندا يعرضهم لخطر نقلهم مجدداً إلى بلدان أخرى، في إطار عملية محظورة تعرف باسم الإعادة القسرية للاجئين»، مستندين إلى أدلة سابقة شكلت جزءاً أساسياً في منطق المحكمة العليا البريطانية، عندما قضت العام الماضي بأن الخطة البريطانية غير قانونية.

وذكر متحدث باسم الحكومة الرواندية في بيان في ساعة متأخرة من مساء الثلاثاء، أن «المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تكذب»، وأضاف «يبدو أن المنظمة مصرة على تقديم ادعاءات ملفقة إلى المحاكم البريطانية، بشأن طريقة معاملة رواندا لطالبي اللجوء، في الوقت الذي لا تزال تشارك فيه معنا في نقل المهاجرين الأفارقة من ليبيا إلى بر الأمان في رواندا».

وقالت مفوضية الأمم المتحدة للاجئين، إنها دائماً ما تثير المخاوف بشأن المخاطر التي يتعرض لها اللاجئون من جراء «الإبعاد للخارج»، ومنها الإعادة القسرية.

وذكرت المفوضية في بيان الأربعاء، أنها «ترى أن شراكة اللجوء بين المملكة المتحدة ورواندا تنقل مسؤولية اتخاذ قرارات اللجوء وحماية اللاجئين»، وأحجمت عن التعليق بشأن أسس اتخاذ الإجراءات القضائية ذات الصلة.

وذكرت حكومة رواندا أن القضايا التي رفعها محامو المفوضية في المحكمة، تضمنت أشخاصاً وصلوا إلى رواندا لديهم صفة قانونية رسمية في بلدان أخرى، لكنهم لم يستوفوا شروط الدخول إلى البلاد، أو أشخاصاً غادروا رواندا بشكل طوعي.

وفي الأسبوع الماضي، قالت بريطانيا إن أول رحلة إلى رواندا ستقلع يوم 24 يوليو المقبل، رغم أن ذلك يعتمد على فوز المحافظين بزعامة رئيس الوزراء ريشي سوناك في الانتخابات العامة، المقرر إجراؤها في 4 يوليو المقبل.

إيران تعزز قدرتها على التخصيب بعد قرار «الطاقة الذرية»

«وكالات» : قال دبلوماسيون، الأربعاء، إن إيران ترد على القرار الصادر عن مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية التابعة للأمم المتحدة، الأسبوع الماضي، ضدها، بتعزيز قدرتها على تخصيب اليورانيوم في موقعين تحت الأرض، إلا أن هذا التعزيز ليس بالقدر الذي كان يخشاه كثيرون.

وتثير مثل هذه القرارات التي يتخذها مجلس محافظي الوكالة، المؤلف من 35 دولة غضب إيران، وكان رد فعلها على القرار السابق الذي صدر قبل 18 شهراً هو التخصيب إلى درجة نقاء تصل إلى 60 في المئة، وهي درجة قريبة من الدرجة اللازمة لتصنيع الأسلحة، في موقع ثان، والإعلان عن توسيع كبير في برنامجها للتخصيب.

وقال 5 دبلوماسيين إن «الجمهورية الإسلامية تخطط هذه المرة لتركيب المزيد من سلاسل أجهزة الطرد المركزي، التي تقوم بتخصيب اليورانيوم في موقعي التخصيب التابعين لها تحت الأرض».

وقال 3 من الدبلوماسيين إن «مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية يراقبون خطة إيران، لإصدار تقرير للدول الأعضاء، أمس الخميس»، وقال دبلوماسي مقره فيينا: «الأمر ليس بالقدر الذي كنت أتوقعه»، في إشارة إلى حجم التعزيز الإيراني.

وقال الدبلوماسيون: «لماذا؟ لا نعرف. ربما ينتظرون الحكومة الجديدة»، في إشارة إلى مصرع الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي ووزير الخارجية حسين أمير عبداللهيان، في حادث تحطم هليكوبتر الشهر الماضي والانتخابات الرئاسية المقررة في 28 يونيو المقبل.

وأصدر مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، قراراً قبل أسبوع، يدعو إيران إلى تعزيز التعاون مع الوكالة والتراجع عن حظر فرضته في الآونة الأخيرة على دخول مفتشين، وذلك رغم مخاوف أمريكية سابقة من أن طهران قد ترد بتصعيد نووي. وكانت روسيا والصين فقط هما من عارضتا ذلك.

ولم يخض الدبلوماسيون في تفاصيل، بشأن عدد أو نوعية أجهزة الطرد المركزي التي تجري إضافتها، أو المستوى الذي سيتم التخصيب إليه، إلا أن أحد الدبلوماسيين قال إنها لن تستخدم لتحقيق زيادة سريعة في إنتاج إيران من اليورانيوم المخصب لنسبة 60 في المئة، القريبة من نسبة 90 في المئة اللازمة لتصنيع أسلحة.

وقال الدبلوماسيون إنهم «سينتظرون ليروا ما ستقول الوكالة إن إيران نفذته بالفعل، لكنهم على علم بخطط طهران». وقال أحد الدبلوماسيين إن «هذه الخطوة تأتي عند الحد الأدنى من التوقعات، ونحن على يقين من أنهم كانوا سيفعلونها على أي حال»، مما يعني أنها كانت ستحدث حتى بدون القرار.

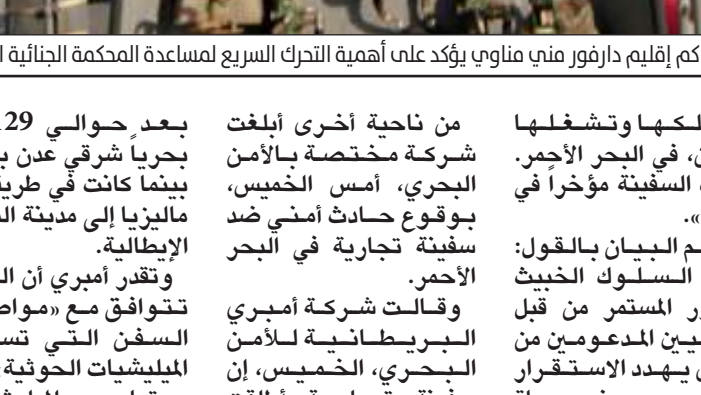
عملية تخصيب النووي الإيراني